

## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

أ.د. حمدي شحده محمود زعرب / الجامعة الإسلامية- غزة كلية التجارة قسم المحاسبة  
أ. حازم فهمي عادل الدحوح / الجامعة الإسلامية- غزة كلية التجارة قسم المحاسبة

تاريخ التقديم: 2018/2/11  
تاريخ القبول: 2018/4/1

### المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، خلال الفترة من عام 2008-2012م، حيث تم فحص العلاقة ما بين مدة توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، وعدة متغيرات مستقلة (ربحية الشركة وحجم الشركة ومديونية الشركة ونوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي ومدة المراجعة وتصنيف مكتب المراجعة وتركز الملكية ونوع السوق وعمر الشركة ومدة ادراج الشركة في البورصة وطبيعة نشاط الشركة ونتيجة أعمال الشركة، وقد تم الحصول على البيانات المطلوبة للدراسة من خلال البيانات الفعلية للشركات.

وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية مع توقيت إصدار التقرير المالي السنوي وبين كل من المتغيرات التالية: فترة إصدار تقرير مراجع الحسابات وربحية الشركة ومديونية الشركة ونتيجة أعمال الشركة، أما المتغيرات الثمانية المتبقية فقد تبين أنه لا توجد لها علاقة ذات دلالة مع توقيت إصدار التقرير المالي السنوي. وأستطاع نموذج الانحدار المتعدد تفسير ما نسبته (41%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (توقيت إصدار التقرير المالي السنوي).

وأوصى البحث بمجموعة من التوصيات منها: التأكيد على بعض الشركات التي تأخرت في إصدار تقاريرها المالية السنوية للالتزام بالمدة المحددة لنشر التقارير المالية المنصوص عنها في القوانين واللوائح، وحث مكاتب التدقيق على عدم التأخير بمراجعة حسابات الشركات وتفعيل بند الاتفاق في عقد الشركة الذي يلزم المراجع بفترة محددة للمراجعة، وضرورة وجود تشريع يفيد بإصدار الشركة تقريرها السنوي خلال فترة محددة بعد انتهاء المراجع من عملية المراجعة لتقليل فرصة تأخير نشر التقارير المالية.

**المصطلحات الرئيسية للبحث:** توقيت إصدار التقرير، فترة إصدار التقرير، الربحية، الحجم، المديونية، طبيعة نشاط.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

العدد 104 المجلد 24

الصفحات 446. 472



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

### مقدمة

تعد التقارير المالية المنتج النهائي والرئيس لنظام المحاسبة، التي تقوم بمعالجة الأحداث المالية المختلفة لإنتاج مخرجات تساعد متخذي القرارات في اتخاذ قرارات رشيدة، فمن خلال الكم الهائل من الاحداث والبيانات المالية، التي تقع خلال السنة ينتج نظام المعلومات المحاسبي التقارير المالية السنوية، التي تعكس الحالة المالية والاقتصادية للشركة (الدبعي وابو نصار، 2001، ص43). إذ يستفيد من التقارير مستخدمو المعلومات المحاسبية، الذين هم بحاجة الي تلك التقارير المالية التي تحتوي على المعلومات التي تعطيهم القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، والتأكيد او التصحيح للتوقعات السابقة على ان تكون تلك المعلومات متوفرة لمتخذي القرار في الوقت المناسب أي قبل ان تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير في قراراتهم. وبما أن التقارير المالية هي عبارة عن تقارير تحمل المعلومات المحاسبية المالية لمتخذي القرارات فيجب أن تتصف بخصائص المعلومات المحاسبية ومنها: الوقتية (التوقيت المناسب) وهي بمثابة خاصية مهمة من خصائص المعلومات، حتي تكون المعلومات ملائمة، ونظرا لأهمية توقيت اصدار التقارير المالية، اتخذت بعض الجهات؛ منها هيئة سوق الاوراق المالية كل الاحتياطات والاجراءات اللازمة للحفاظ على حقوق كافة شرائح المستثمرين، كما جاء أيضا في قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 المطبق في فلسطين، أوجب الشركات للإفصاح عن تقاريره المالية المدققة من المدقق القانوني، خلال مده لا تزيد عن ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.

وانطلاقاً من الدراسات السابقة ولمعالجة مشكلة الدراسة وتوجهاً نحو تحقيق أهدافها تم تقسيم البحث على النحو التالي: القسم الأول يتناول مشكلة البحث واهدافه وعينته والفرضيات والمنهجية والطرق المستخدمة في جمع البيانات ومجموعة من الدراسات السابقة بينما القسم الثاني يختص بالإطار النظري للعوامل المحددة لتوقيت اصدار التقارير المالية السنوية، والقسم الثالث: تناول فيه العوامل المحددة لتوقيت اصدار التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وهذا القسم يمثل الدراسة الميدانية والتي تم فيها اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج التوصيات.

### مشكلة البحث:

تعد التقارير المالية للشركات أحد أهم المصادر التي تزود مستخدمي المعلومات المحاسبية بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ القرارات المهمة، وإن الاسراع في اصدار تلك التقارير بعد الانتهاء من السنة المالية للشركة من الامور المهمة والضرورية، للحفاظ على حقوق كافة شرائح المستثمرين والمستفيدين من تلك التقارير، وان توقيت التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، قد يتأثر اصدارها بمجموعة من العوامل، كمثلاتها من الشركات المدرجة في مختلف الاسواق المالية العالمية، فلذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة العوامل التي قد تؤثر في توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الاتي :

ما العوامل المؤثرة في توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة العوامل المؤثرة في توقيت اصدار التقارير المالية السنوية للشركات الفلسطينية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، ومن ثم معرفة أثرها في التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية، وذلك بفحص العلاقة بين فترة اصدار التقرير المالي السنوي وعدة متغيرات مستقلة (عمر وحجم ومديونية الشركة ونوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي ومدة المراجعة تصنيف مكتب المراجعة وتركز الملكية ونوع السوق وربحية الشركة ومدة ادراجها في البورصة وطبيعة نشاطها ونتيجة اعمالها).

### مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع البحث بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية كافة للأعوام 2008م-2012م والتي بلغ عددها وقت اجراء الدراسة (48) شركة، وأعتمد الباحثان على بيانات لسلسلة زمنية (عدد من السنوات) وتغطي هذه المدة أحداث تتوافر عنها التقارير المالية السنوية، وقد تم اختيار العينة استنادا الى المعايير الاتية:

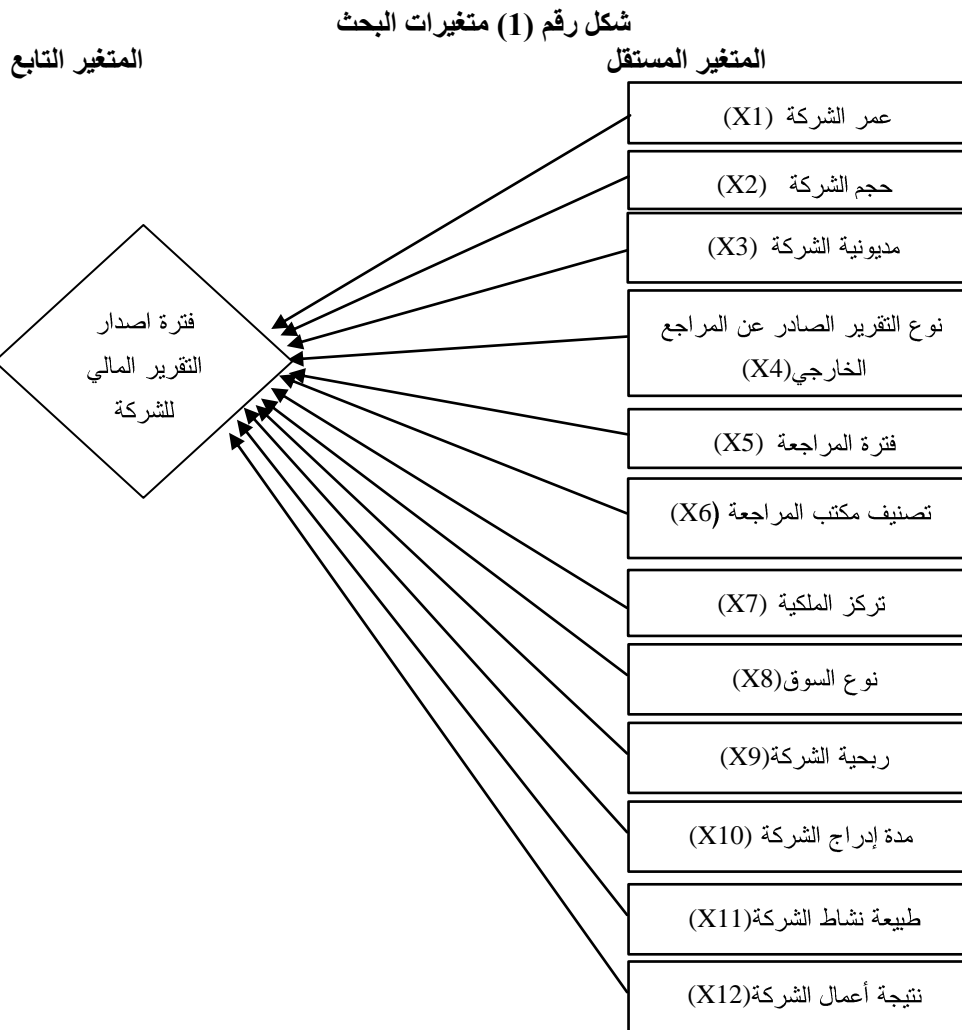


## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

- توافر التقارير المالية السنوية.
  - توافر توقيت (تواريخ) إصدار التقارير المالية السنوية.
  - أن تكون الشركة مدرجة في بورصة فلسطين طوال فترة الدراسة من 2008م الى 2012م.
  - عدم اتخاذ قرارات من إدارة سوق الأوراق المالية بوقف تداول أسهم الشركة خلال فترة الدراسة.
- واقترنت عينة البحث على (32) شركة انطبقت عليها المعايير السابقة من أصل (48) شركة أي بنسبة (66.6%) وتلك الشركات موزعة على خمسة قطاعات: البنوك والخدمات مالية، الخدمات، الاستثمار، الصناعة، التأمين.

### نموذج البحث:

يمكن تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (مدة إصدار التقرير المالي للشركة) بالشكل رقم (1).





## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين " دراسة تطبيقية "

### فرضيات البحث:

بناء على مشكلة البحث وأهدافه تمت صياغة الفرضيات الاتية:

#### الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين عمر الشركة.

#### الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين حجم الشركة.

#### الفرضية الثالثة:

لا توجد علاقة بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين مديونية الشركة.

#### الفرضية الرابعة:

لا توجد علاقة بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين نوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي.

#### الفرضية الخامسة:

لا توجد علاقة بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين مدة المراجعة.

#### الفرضية السادسة:

لا توجد علاقة بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين تصنيف مكتب المراجعة.

#### الفرضية السابعة:

لا توجد علاقة بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين تركيز الملكية.

#### الفرضية الثامنة:

لا توجد علاقة بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين نوع السوق.

#### الفرضية التاسعة:

لا توجد علاقة بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين ربحية الشركة.

#### الفرضية العاشرة:

لا توجد علاقة بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين ادراج الشركة.

#### الفرضية الحادية عشر:

لا توجد علاقة بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين طبيعة نشاط الشركة.

#### الفرضية الثانية عشر:

لا توجد علاقة بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين نتيجة اعمال الشركة.



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

### منهجية البحث:

تم الاعتماد في الجانب النظري لهذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، إذ تم مسح نظري لأهم الكتابات وأدبيات المحاسبة بهدف بناء الإطار الفكري للدراسة، وتكوين الفروض، وتحديد متغيرات الدراسة الملانمة، كما تم استخدام المنهج التحليل الاختباري الذي يقوم على اختبار أثر تلك المتغيرات في توقيت إصدار التقارير المالية لعينة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومن ثم تحليل نتائج الدراسة وتقديم تفسيرات عملية ونظرية لتلك المعلومات، ومقارنتها بما توصل إليه في الدراسات السابقة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية الملانمة.

### مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحثان في الحصول على البيانات المطلوبة للدراسة من خلال البيانات الفعلية (التقارير المالية)، التي توفر أساساً سليماً لتفسير ظاهرة توقيت التقرير المالي وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال تقارير هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، وبورصة فلسطين، والتقارير المالية للشركات المدرجة للأعوام 2008م-2012م، والمنشورة على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية.

### دراسات سابقة:

دراسة (جهمانى، 2000) بعنوان: توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي:

تناولت الدراسة توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، وقياس مدى تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية، من قبل جمعية مدققي الحسابات في عام 1989م على فترة توقيع المدقق وعلى فترة إصدار التقرير المالي السنوي، كما تطرقت الي دراسة العلاقة بين كل من حجم الشركة، وربحيتها، وكل من فترة توقيع المدقق وفترة إصدار التقرير المالي وقد طبق البحث على 43 شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة الممتدة من 1990-1993م، وأظهرت نتائج الدراسة بوجود تحسن في مدة التدقيق خلال المدة من 1990-1993م (متوسط مدة التدقيق 64 يوماً)، ومن توصيات الدراسة: إيجاد جهة كوزارة التجارة والصناعة أو جمعية مدققي الحسابات القانونيين يتولى مراقبة توقيت عملية التدقيق وتوقيت إصدار التقارير المالية، وضرورة نشر عدد الأيام المستغرقة لتدقيق حسابات الشركة في التقارير السنوية لتلك الشركات، وتذكير مكاتب التدقيق بعدم التأخير في مراجعة حسابات الشركات المساهمة العامة كي لا يحدث تأخير في إصدار التقرير المالي السنوي.

دراسة (المعابرة، 2006) بعنوان: العوامل المؤثرة في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية في الأردن:

هدفت الدراسة الى اختبار أثر عدد من العوامل في توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات الأردنية، والتأخير الاختياري في الإصدار الذي تلجا اليه إدارة الشركة، واستخدمت الدراسة عينة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة للأعوام من 1999م ولغاية 2003م وعددها 67 شركة، وأظهرت نتائج الدراسة أن متوسط مدة إصدار التقرير المالي في العينة كانت 91 يوماً، وهذا يمثل الحد الأقصى القانوني للإصدار، وتبين أن علاقة حجم التداول وربحية الشركة مع كل من مدة إصدار التقرير المالي السنوي والتأخير الاختياري سالبة وذات دلالة إحصائية، وعلاقة عوائد الدخل وحجم الشركة مع كل من فترة إصدار التقرير المالي السنوي والتأخير الاختياري موجبة وذات دلالة إحصائية، أما الإصدارات العامة، ونوع الراي الصادر عن المدقق، ونسبة التركيز الصناعي فكانت علاقتها مع كل من متغيري مدة إصدار التقرير السنوي والتأخير الاختياري موجبة، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية.



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة فج بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

### دراسة (Waresul & et.al.2006) بعنوان: "The effect of Regulation on Timeliness of Corporate Financial Reporting: Evidence from Bangladesh"

هدفت الدراسة إلى اختبار دور التوقيت المناسب للتقارير المالية للشركات المساهمة، في تحسين تلك التقارير في بنجلادش للشركات الملتزمة بالشروط والقواعد التي أصدرتها هيئة تبادل الأوراق المالية عام 1997م، وكذلك قانون الشركات لعام 1994م، وقد كانت عينة الدراسة تتكون من 1200 شركة خلال مدة 10 سنوات، وأظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن التغييرات في القوانين وتقرير المراجعة والإصدارات لم تحسن توقيت إصدار التقارير المالية وأن الشركات الكبيرة تأخذ وقتاً أقصر لإصدار تقاريرها من الشركات الصغيرة.

### دراسة (Jianling & Lin, 2006) بعنوان: "Timeliness of Annual Reports of Chinese Listed Companies"

هدفت الدراسة إلى تحديد توقيت إصدار التقرير المالي للشركات الصينية المدرجة في بورصة الصين للأوراق المالية خلال الفترة 1993-2003م، ومعرفة العوامل الأخرى التي تؤثر في توقيت إصدار التقارير، وكانت من نتائج الدراسة أن هناك تأثير واضح مرتبط بأداء الشركة والأخبار السيئة والجيدة التي يمكن أن تحتويها تلك التقارير على توقيت إصدار تقارير الشركات، وأن السياسات والأنظمة والقوانين لعبت دوراً مهماً في تحسين توقيت إصدار التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الصين للأوراق المالية ومع ذلك أوصت الدراسة بالرقابة وإلزام الشركات المتأخرة بإصدار تقاريرها في الوقت المناسب.

### دراسة (قافيش والبطينة، 2009) بعنوان: العوامل المحددة لمدة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات مدة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام 2004، ومعرفة العلاقة بين مدة إصدار التقرير المالي السنوي وبين مجموعة من المتغيرات (نوع السوق، والاعتماد على رأي مدقق آخر، ونوع التقرير الصادر من المدقق، ونسبة التمويل، وحجم الشركة ونوع نشاط الشركة)، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين كل من (مدة إصدار تقرير المدقق، ونوع القطاع والتمويل بالدين)، ومدة إصدار التقرير المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أما المتغيرات المستقلة المتبقية فتبين أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بينها وبين مدة إصدار التقرير المالي للشركات، وتلخصت توصيات الدراسة بإعادة النظر في تعديل التشريع بتقصير المدة القانونية لإصدار التقرير السنوي وإلزام شركات (مكاتب) التدقيق بعدم تأخير تدقيق حسابات الشركة من خلال تكليف جهة تنظيمية.

### دراسة (عقل، 2009) بعنوان: محددات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المقيدة في السوق المصري للأوراق المالية: دراسة اختيارية

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة في توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق مصر للأوراق المالية، ومن هذه العوامل (نوعية الصناعة، وحجم الشركة، ومدى ربحية الشركة، وجودة الربحية، وإدارة الأرباح والإفصاح الإلكتروني وأثر تطبيق المبادئ الدولية لحوكمة الشركات على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات)، ودراسة العلاقة بين توقيت إصدار التقارير وخصائص الشركة خلال الفترة 1998-2007م، وتوصلت الدراسة إلى أن شركات المساهمة قامت بإصدار تقاريرها بشكل أسرع منذ تطبيق حوكمة الشركات، إذ انخفض متوسط المدة التي تستغرقها الشركات إلى 72 يوماً بالمقارنة بالفترة قبل التطبيق، وأن لحجم الشركة، ونوع الصناعة، أثر على توقيت إصدار التقارير المالية، فالشركات كبيرة الحجم تصدر تقاريرها بشكل أسرع من الشركات الصغيرة، والمؤسسات المصرفية تصدر تقاريرها بشكل أسرع من قطاعات الشركات الأخرى. والشركات ذات الرافعة المالية العالية تستغرق وقتاً أطول لإصدار تقاريرها المالية، وهناك أثر لجودة الربحية على توقيت إصدار التقارير والشركات التي تصدر تقارير مالية برأي نظيف من المراجع الخارجي تصدر أسرع من الشركات المصدر عنها تقرير مراجعة متحفظ، وأوصت الدراسة بتعديل قانون الشركات بما يلزم الشركات المسجلة في سوق المالي بالإعلان عن تقاريرها خلال ثلاثة شهور من انتهاء السنة المالية بدلاً من ستة شهور لكي تتوفر خاصية التوقيت الملائم.



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

**دراسة (فارس، 2011) بعنوان: العوامل المؤثرة في توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية: دراسة مقارنة.**

هدفت الدراسة الى بيان العوامل التي تؤثر في توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان خلال الأعوام 2007-2009م، ومن نتائج الدراسة: أن الشركات التي لديها ربحية مرتفعة، وعمرها بالسنوات كبير، وتحقق ربح مرتفع للمساهمين، وحجم أصولها قليل، ومديونيتها منخفضة تصدر قوائمها المالية النصف السنوية خلال مدة أقل من ثلاثين يوماً وبالمقابل الشركات التي ربحيتها قليلة، ومديونيتها عالية، وعمرها بالسنوات قليل، وحجم أصولها كبير، وتحقق خسارة للمساهمين تصدر تقاريرها المالية بعد (30) يوماً، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات الرقابية الحكومية والمهنية بتوعية مديري الشركات بأهمية إصدار التقارير المالية ضمن المدة المقررة، وضرورة قيام مكاتب التدقيق بوضع جدول زمني لإنهاء مراجعة الشركات التي تقوم بتدقيق حساباتها.

**دراسة (Alattar & Khater, 2011) بعنوان Impact The Timeliness of Corporate Reporting : Evidence From An Emerging Economy**

هدفت الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر مراجعي الحسابات والمحللين الماليين حول العوامل التي تؤثر في توقيت إصدار التقارير المالية للشركات العاملة في قطر، خلال الفترة (2000-2005)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن جودة النظم الالكترونية المطبقة في الشركات لمعالجة البيانات، وحجم الشركة، ونوع تقرير المراجعة، ومستوى الالتزام بالتشريعات، وطبيعة نشاط الشركة وانظمة الرقابة الداخلية هي أكثر العوامل التي تؤثر على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات في قطر، وأن الشركات المالية تقوم بإصدار تقاريرها المالية قبل الشركات الأخرى بمتوسط 3 أيام، والشركات التي تواجه انخفاض في معدل العائد على السهم، قد يستمر التأخير في نشر تقاريرها، وكان من توصيات الدراسة، ضرورة قيام الشركات بتحسين وتطوير نظم المعلومات المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية للحد من التأخير في إصدار التقارير المالية، وضرورة قيام الجمعيات المهنية العاملة في قطر والجهات الحكومية بإصدار المزيد من التشريعات والقوانين للحد من تأخير إصدار التقارير المالية للشركات العاملة في قطر.

**دراسة (الحايك، وأبو الهيجاء، 2012) بعنوان: خصائص لجان التدقيق وأثرها في مدة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية.**

هدفت الدراسة الى فحص فيما إذا كان هناك ترابط بين خصائص لجان التدقيق، وبين مدة إصدار تقرير المدقق في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان في عام 2010، وكان من نتائج الدراسة: أن لوجود لجان التدقيق في الشركات المساهمة سيؤدي الى تخفيض مدة إصدار تقرير المدقق ومن ثم تسريع إصدار التقارير المالية، حيث يوجد تأثير لكل من عدد الأعضاء في لجنة التدقيق والخبرة المالية لديهم في تحقيق ذلك، ولا يوجد أثر معنوي لكل من عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة التدقيق سنوياً واستقلالية أعضاء اللجنة على تخفيض مدة إصدار تقرير التدقيق وعدم وجود اتساق بين مختلف الجهات الرقابية كالبنك المركزي وهيئة الأوراق المالية وبورصة عمان حول التعليمات والارشادات ذات الصلة بلجان التدقيق، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المعنية بوضع آلية واضحة ومحددة للأشراف وللمتابعة على تشكيل لجان التدقيق في الشركات.

**دراسة (زاهر، 2012) بعنوان: محددات ابطاء التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختيارية.**

هدفت الدراسة لتحديد العوامل ذات العلاقة بتوقيت نشر التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة المصرية لعام 2010، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين نوع الصناعة ومدة ابطاء النشر، وعدم وجود علاقة بين كل من تصنيف مكتب المراجعة، وحجم المنشأة، والمديونية، ونوع تقرير المراجعة، والانباء عن الأداء وتركز الملكية وبين مدة ابطاء النشر، وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة اهتمام الشركات والهيئات المنظمة لأسواق المال بتوقيت التقارير المالية، وضرورة تشديد الرقابة على مراقبي الحسابات الذين يتسببون في تأخير نشر التقارير المالية. العوامل المحددة لتوقيت إصدار التقارير المالية السنوية:



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى الإفادة من أدبيات المحاسبة ونتائج العديد من الدراسات والأبحاث والإصدارات المهنية والقواعد التنظيمية والتشريعية، في وضع إطار بالعوامل المحددة لتوقيت إصدار التقارير المالية السنوية، ومن العوامل المحددة لتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي ما يأتي:

### أولاً: حجم الشركة:

تباينت نتائج الدراسات التي تناولت علاقة حجم الشركة بتوقيت إصدار التقارير المالية، فالبعض اثبت وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومدة إصدار التقرير السنوي، بمعنى أنه كلما كان حجم الشركة كبيراً، زادت مدة إصدار التقرير السنوي للشركة فالشركات كبيرة الحجم تستغرق وقتاً طويلاً في إصدار تقريرها المالية، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد العمليات المحاسبية وكبر حجم المعلومات المالية مما يستدعي وقتاً أطول لإعداد التقارير المالية ومراجعتها، ومن هذه الدراسات (معاينة، 2006؛ لطفي وابو نصار، 1998؛ عقل، 2008؛ Leventis، 2004)، في حين يرى البعض أن الشركات الكبيرة تميل إلى إصدار تقاريرها خلال مدة أقصر من مدة إصدار تقارير الشركات الصغيرة، حيث إن العلاقة سالبة بين مدة إصدار التقرير المالي وحجم الشركة، أي أن مدة إصدار التقرير السنوي تقل بازدياد حجم الشركة، كما جاءت بالدراسات (Abdullah، 1996)، (الجبر، 2007؛ عقل، 2009)، في حين توصلت بعض الدراسات الى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية (الفضل ونور، 2006؛ قاقيش والبطاينة، 2009؛ جهماني، 2000؛ زاهر، 2012؛ الازهري وغرابيه، 1988؛ Leventis & Weetman، 2004؛ Ashton et al، 1987؛ Stebhen & Stergios، 2006؛ Bamber et. Al. 1993)

### ثانياً: طبيعة نشاط الشركة:

تنتمي الشركات المدرجة في بورصة فلسطين الى خمسة قطاعات (البنوك والخدمات المالية، التأمين، الاستثمار، الخدمات، الصناعة)، ويختلف كل قطاع عن الآخر من حيث ظروف وطبيعة نشاطه، فتختلف الممارسات المحاسبية في الشركات طبقاً لاختلاف نوع الصناعة، وبالتالي اختلاف في درجة المخاطرة وتعقد عمليات مما يقد يؤثر في توقيت إصدار التقارير المالية، فلقد توصلت العديد من الدراسات الى نتائج مختلفة حول تأثير نوع الصناعة (النشاط) على توقيت إصدار التقرير المالي (قاقيش والبطاينة، 2009؛ زاهر، 2012؛ الجبر، 2007؛ عقل، 2009)، (Ashton et al، 1987؛ Carslaw & Kaplan، 1991؛ Dan & Dan، ) (2009)، (1982) إلى أن الشركات التابعة للقطاع المالي (بنوك وخدمات مالية)، تفصح عن تقاريرها المالية بصورة أسرع من الشركات التابعة للقطاع غير المالي (الزراعية، الصناعية، العقارية).

### ثالثاً: ربحية الشركة:

إن التقارير المالية وتوقيت إصدارها يؤثر في تحديد أسعار الأسهم في السوق المالي، فتوقيت إصدار تلك التقارير وما تحتويه من معلومات مالية مؤشراً مهماً لتقييم الشركات في الأسواق المالية، وأن التقارير المالية التي تتضمن أخباراً جيدة تصدر في مدة أقصر من تلك التي تتضمن نتائج سيئة، ولقد أثبتت العديد من الدراسات: (الجبر، 2007؛ زاهر، 2012؛ معاينة، 2006؛ عقل، 2008؛ الازهري وغرابيه، 1988؛ العقل، 2006؛ Leventis & Weetman، 2004؛ Stephen، 2000؛ Dan & Dan، ) (2006؛ Marc، 2003؛ Abdulla، 1996؛ Leventis، 2004)، (1982) بوجود علاقة سالبة بين مدة إصدار التقرير المالي وربحية الشركة أي ان مدة إصدار التقرير السنوي تقل بازدياد ربحية الشركة، وفي المقابل بين عدد قليل من الكتاب، ان لا يوجد لعلاقة بين ربحية الشركة ومدة إصدار تقريرها المالي السنوي: (قاقيش والبطاينة، 2009)؛ (جهماني، 2000)؛ (نصار ولطفي، 1998)؛ (Davis & Whittred، 1980).





## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين " دراسة تطبيقية "

### رابعاً: المديونية:

توصلت بعض الدراسات (الجبر، 2007)، (عقل، 2008)، (قافيش والبطاينة، 2009)، (Carslaw and Kaplan 1991). إلى أن المديونية تؤثر في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية، فزيادة مديونية الشركة تزداد فترة إصدار التقارير، وإن الشركات التي تكون مديونيتها عالية تسعى إلى عدم الإسراع في إصدار تقاريرها المالية من الشركات التي مديونيتها قليلة حيث تستغرق الشركة ومراجعوها وقتاً أطول للتأكد من جميع الجوانب المتعلقة بتلك المديونية وخاصة في حالة زيادة عدد دائني الشركة، وأشارت دراسة (Stephen & Stergios, 2006) إلى وجود علاقة سالبة بين مديونية الشركة وتوقيت إصدار تقاريرها المالية، أي أن زيادة مديونية الشركة تؤدي إلى الإسراع في إصدار تقاريرها المالية السنوية.

### خامساً: عمر الشركة:

أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة بين عمر الشركة وبين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، وفسرت هذه العلاقة بالاعتماد على نظرية منحني التعلم (learning curve theory)، ووفقاً لهذه النظرية فإن الخبرة تلعب دوراً مهماً في تطوير القدرات والمهارات التي يكتسبها العاملون من خلال العمل المتواصل لفترات طويلة، وإن إعداد التقارير المالية والممارسات المحاسبية المرتبطة بها تتأثر بالخبرات والتجارب التي تملكها الشركات، فكلما زاد عدد التقارير التي سبق أن أعدتها الشركة، تزداد قدرة وخبرة محاسبها مما يؤدي إلى تقليل احتمال ظهور المشاكل والمعوقات وإيجاد الحلول المحاسبية لها، لذلك فإنه كلما طال عمر الشركة، تصبح الشركة أكثر احترافاً في جمع المعلومات وتحليلها وإصدارها نتيجة لخبرتهم في تجربة التعلم ويؤدي ذلك إلى تقليل مدة إصدار التقارير المالية السنوية، ولقد أثبتت بعض الدراسات (Stephen & Stergios, 2006)، (الخيال، 2009)، (الجبر، 2007) وجود علاقة سالبة بين عمر الشركة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي.

### سادساً: تركيز الملكية:

بعض الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية تتميز بتركيز الملكية، وإن فصل الملكية والرقابة تنشأ عنهما مشاكل الوكالة وتكون أصغر حجماً مما هي عليه في الشركات الأخرى، حيث هيكل الملكية أكثر تنوعاً، وفي حال امتلاك عدد قليل من المساهمين لنسبة كبيرة ممن أسهم الشركة فإن لديهم الفرصة للحصول على المعلومات الخاصة التي يحتاجونها، لذا فإن الشركات التي تتميز بتركيز الملكية لن يكون لديها الحافز للإفصاح المبكر عن المعلومات المالية (زاهر، 2012، ص 90).

### سابعاً: نوع السوق:

لقد قامت بورصة فلسطين وفقاً للتعليمات الصادرة لأحكام قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، بتقسيم السوق الثانوي إلى قسمين: السوق الأولى والسوق الثانية ولكل منهما شروط إدراج خاصة به وفقاً لأحكام القوانين، والأنظمة والتعليمات. (www.pex.ps, 2016)

### ثامناً: نوع تقرير مراجع الحسابات:

يحرص المدقق في المحافظة على سلوكه المهني ومسؤوليته القانونية والمهنية، ولتجنب مشاكل الدعاوى القضائية المحتملة أن ترفع ضده من قبل المستثمرين والدائنين في حال إفلاس الشركة الخاضعة لمراجعتهم، يتطلب منه إبداء رأيه الفني المحايد وإعطاء الصورة الحقيقية عن الوضع المالي للشركة الخاضعة لمراجعتهم، وفي المقابل لا تقبل الشركة بالإفصاح عن آراء متحفظة للمراجع أو إصدار تقريرها السنوي دون رأي محدد مقبول للمراجع لأن ذلك سيزعزع ثقتها لدى الهيئة العامة، لذا فهي تحتاج إلى وقت أطول لمناقشة التقرير مع المدقق الخارجي، مما يؤدي إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية (الفضل ونور، 2006)، وبينت بعض الدراسات أن تأخر إصدار تقرير المراجع من أهم العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية فإن تأخر إصدار تقرير المراجع، يؤدي إلى زيادة مدة إصدار التقارير المالية، وبالتالي عدم نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب (عقل، 2008)، كما ذكر (قافيش والبطاينة، 2009)، أن نوع تقرير المراجع الذي يكون متحفظ، يظهر كأنه أنباء سيئة للشركة وللمستثمرين.



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

لذلك يبذل المدقق الجهد والوقت الكبير والعديد من الاختبارات لتجنب إصدار هذا النوع من التقارير، وقد توصلت العديد من الدراسات (زاهر، 2012؛ ابو نصار ولطفي، 1998؛ عقل، 2008؛ الفضل ونور، 2006؛ Aston et. Al., 1987; Davis & Whittred, 1980) إلى وجود علاقة بين نوع تقرير المراجعة وتوقيت الاعلان عن المعلومات المالية فيها حيث فسرت هذه العلاقة، أن مدة اصدار تقرير المدقق تكون أطول عند اصدار المدقق تقريراً متحفظاً، ومن ثم تزداد مدة اصدار التقرير المالي السنوي، في حين توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين نوع تقرير المراجعة وتوقيت اصدار التقارير المالية (قافيش والبطاينة، 2009).

### تاسعاً: تصنيف مكتب المراجعة (حجم المكتب):

تصنف مكاتب المراجعة بحسب احجامها الي عدة اقسام، مكاتب كبيرة الحجم ومكاتب متوسطة الحجم ومكاتب فردية. ويمكن قياس حجم المكتب بناء على عدد من المؤشرات توصلت اليها دراسة (الطويل، 2012) ومنها: عدد فروع المكتب في الداخل والخارج، إيرادات المكتب، عدد عملاء مكتب المراجعة، الارتباط بمكاتب المراجعة العالمية، عدد الموظفين في المكتب، وقد أثبت العديد من الدراسات (زاهر، 2012؛ الفضل ونور، 2006؛ Abdulla, 1996; Stephen & Stergios, 2006) بوجود علاقة بين تصنيف مكتب المراجعة (حجم المكتب) وفترة اصدار التقارير، حيث إن الشركات التي تم مراجعتها من قبل أحد مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تتميز بتقديم معلوماتها المالية في التوقيت المناسب، وقد فسر ذلك بأن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم (مكاتب المراجعة العالمية)، لديها من الموارد والامكانيات الضخمة، والكوادر المؤهلة مهنيًا وعلميًا وذات خبرة وأن تلك المكاتب لديها دافع وحافز قوي لتقديم خدماتها في أسرع وقت للحفاظ على اسمها التجاري وسمعتها، وزيادة حصتها في السوق وأن تلك المكاتب تقدم جودة أداء مهني أعلى من غيرها، وذلك لتوفر لديها مراجعين مؤهلين أكثر من غيرهم وأن لديها استقلالية أكثر من غيرها، كما أن لديها مرونة في جدولة عمليات المراجعة التي تقوم بها، لذا يمكن اتمامها في التوقيت المناسب، وهذا بدوره يقلل من مدة اصدار تقرير المدقق، ومن ثم يقلل من فترة اصدار التقرير المالي السنوي (قافيش والبطاينة، 2009).

### عاشراً: مدة المراجعة:

ألزمت هيئة السوق المال الفلسطيني الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، بضرورة تدقيق معلوماتها المالية قبل اصدارها من قبل مراجع حسابات قانوني مستقل، حتى تكتسب تلك التقارير ثقة المستخدمين الخارجيين لها (www.pex.ps, 2016)، وتقاس مدة المراجعة بعدد الأيام التي تبدأ من نهاية السنة المالية حتى توقيع المدقق على الراي المرفق بتقريره، فقد اشارت دراسة (قافيش والبطاينة، 2009) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة احصائية بين مدة إصدار التقرير المالي السنوي وبين مدة المراجعة، بمعنى أنه كلما زادت مدة المراجعة، زادت المدة الكلية لإصدار التقرير المالي السنوي، وأوعزت الدراسة ذلك إلى ضخامة حجم العمل لدى مكتب تدقيق الحسابات، وعدم كفاية موارد مكاتب التدقيق، وتأخر وصول التأكيدات من مديني الشركة المدقق عليها.

### الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package of Social Sciences –SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها في الدراسة. واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:  
المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، معامل الارتباط ومعامل ارتباط سبيرمان، تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات وفيما يلي النموذج المراد اختباره على عينة الدراسة المكونة من 32 شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية:



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

$$Y = \text{constant} + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \beta_8 X_8 + E$$

حيث إن:

Y :	توقيت إصدار التقرير المالي	X <sub>1</sub> :	عمر الشركة
X <sub>2</sub> :	سنوات إدراج الشركة بالبورصة	X <sub>3</sub> :	تركز الملكية
X <sub>4</sub> :	حجم الشركة	X <sub>5</sub> :	نتيجة أعمال الشركة
X <sub>6</sub> :	ربحية الشركة	X <sub>7</sub> :	مديونية الشركة
X <sub>8</sub> :	مدة المراجعة	β <sub>8</sub> :	معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة
E :	تمثل الخطأ العشوائي ويمثل ذلك الجزء من مدة إصدار التقرير المالي بالأيام الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج	β <sub>1</sub> :	

### التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

#### الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (1) عدد الشركات، والقطاعات التي تنتمي لها، وعينة الدراسة ونسبتها إلى إجمالي مجتمع الدراسة، الجدول رقم (1) مفردات العينة وانتماءاتها القطاعية ونسبة التمثيل

البيان	بنوك وخدمات مالية	تامين	صناعة	استثمار	خدمات الشركات	عدد الشركات
عدد الشركات المدرجة لغاية عام 2012	9	7	11	8	13	48
شركات لم تتوفر بياناتها المالية خلال فترة الدراسة	0	1	0	0	0	1
شركات تم وقف تداول أسهمها خلال فترة الدراسة	0	1	0	0	2	3
شركات أدرجت خلال فترة الدراسة	2	2	2	1	5	12
عدد الشركات الخاضعة للدراسة (العينة)	7	3	9	7	6	32
النسبة المئوية للعينة	21.87	9.37	28.12	21.87	18.75	100%

#### الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكمية:

يوضح الجدول رقم (2) نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة الكمية (عمر الشركة، عدد سنوات إدراج الشركة بالبورصة، تركيز الملكية، حجم الشركة، نتيجة أعمال الشركة، ربحية الشركة، مديونية الشركة، مدة المراجعة وللمتغير التابع (مدة إصدار التقرير المالي)، حيث يتضح ما يأتي:

- الوسط الحسابي لمدة إصدار التقرير المالي السنوي (Reporting Lag) للعينة المكونة من (32) شركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال مدة الدراسة (85) يوم، وأن أطول مدة لعدد أيام فترة لإصدار التقارير المالية السنوية بلغت (151) يوماً، وأقل فترة (34) يوماً وهو ما يقارب ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة (فقايش والبطاينة، 2009)، (زاهر، 2012)، ويبدو من ذلك أن الشركات المساهمة العامة عموماً تصدر تقاريرها المالية السنوية خلال المدة التي حددها قانون الشركات وتعليمات الإفصاح، وهي ثلاث أشهر (90 يوم) من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويمكن تفسير الانخفاض في مدة إصدار التقارير المالية إلى عوامل عدة: منها تطور أساليب معالجة البيانات بواسطة التكنولوجيا الحديثة، مما يمكن الشركة من إعداد قوائمها المالية بسرعة، ومن ثم يقلل من فترة إصدار التقارير المالية، والضغط الذي قد يقوم به المستثمرون على الشركة للإسراع في إصدار المعلومات المالية نتيجة زيادة وعيهم بقيمتها، وقد يعزى سبب التناقص إلى اتخاذ الجهات الرقابية وفي مقدمتها هيئة الأوراق المالية كل الاحتياطات والإجراءات اللازمة للحفاظ على حقوق كافة شرائح المستثمرين من حيث عدالة الحصول على المعلومات، وتكافؤ الفرص في الاطلاع عليها، والإفادة منها، مما استدعى تلك الشركات إلى الإسراع في عملية نشر التقارير المالية.



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين " دراسة تطبيقية "

- كان متوسط عمر الشركات 22 سنة في حين بلغ أكبر عدد سنوات مضي على تأسيس الشركة 60 سنة، وأقل عدد سنوات كانت 4 سنوات.
- كان متوسط نسبة تركيز الملكية ممثلة بنسبة ما يمتلكه أكبر خمسة من حاملي أسهم الشركة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة 53% وبلغت أكبر نسبة 94% وأقل نسبة 13%.
- متوسط حجم الشركة ممثلة بإجمالي الأصول في العينة 170,338,868 دولار، في حين بلغت أكبر قيمة لإجمالي أصول الشركة 2,004,494,095 دولار، وأقل قيمة 1,533,546 دولار.
- أن متوسط أرباح الشركات بلغت 7,008,708 دولار، وأن أكبر قيمة ربح لعينة الدراسة بلغت 127,041,600 دولار، في حين كانت أكبر قيمة خسارة -5,971,848 دولار.
- متوسط ربحية الشركة ممثلة بمقدار العائد على السهم من الربح 0.14 دولار في حين بلغت أعلى قيمة ربحية 0.96 دولار، وأدنى قيمة (-0.43) دولار.
- متوسط نسبة المديونية 43%، في حين كانت أقل قيمة 1.3% وأقصى قيمة 93%. وقد لاحظ الباحثان أثناء مرحلة جمع وتحليل البيانات أن نسب المديونية المرتفعة ترتبط بالقطاع المالي (البنوك والخدمات المالية والتأمين)، ويرجع ذلك بان البنوك تعتمد في تمويلها على ودائع العملاء مما تندرج ضمن الخصوم.
- أن متوسط فترة المراجعة 67 يوماً، في حين بلغت أطول مدة 151 يوماً وأقل مدة 17 يوماً، وهو ما يقارب ما توصلت إليه بعض الدراسات (Afify,2009)، (زاهر، 2013) وأن أي تأخير في إتمام عملية المراجعة سوف ينتج عنه بالضرورة تأخير في إصدار التقرير المالي، والعكس صحيح.
- جدول رقم (2) الإحصاء الوصفي للمتغير التابع والمتغيرات الكمية المستقلة خلال الفترة من 2008-2012

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أكبر قيمة	أقل قيمة	نوع المتغير	المتغيرات
12	85	151	34	تابع	توقيت إصدار التقرير المالي (بالأيام)
12	22	60	8	مستقل	عمر الشركة (بالسنوات)
4.4	11	16	4	مستقل	مدة إدراج الشركة بالبورصة (بالسنوات)
21	53	94	13	مستقل	تركز الملكية (%)
310,297,146	170,338,868	2,004,494,095	1,533,546	مستقل	حجم الشركة (بالدولار)
21,410,629	7,008,708	127,041,600	-5,971,848	مستقل	نتيجة أعمال الشركة (بالدولار)
0.24	0.14	0.96	-0.43	مستقل	ربحية الشركة (بالدولار)
28	43	93	1.3	مستقل	مديونية الشركة (%)
20	67	151	17	مستقل	مدة المراجعة (بالأيام)

### الإحصاءات الوصفية للمتغيرات غير الكمية:

يوضح الجدول رقم (3) نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات غير الكمية المستخدمة في عينة البحث، حيث شملت عينة الدراسة 10 منشأة مالية (البنوك والخدمات المالية والتأمين)، بنسبة 31.25%، و22 منشأة غير مالية (الصناعة والاستثمار والخدمات)، بنسبة (68.75%) بأجمالي (32) منشأة، أن (96.87%) من التقارير المراجعة الصادرة عن المراجع الخارجي كانت غير متحفظة (نظيفة)، في حين كانت ما نسبة (3.12%) من تقارير المراجعة الصادرة متحفظة (غير نظيفة).



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين " دراسة تطبيقية "

ويلاحظ أيضاً أن (25) شركة من عينة الدراسة ارتبطت بأحد مكاتب المراجعة كبيرة الحجم (أحد الأربعة الكبار)، بنسبة 78.12 % و 7 شركات ارتبطت بمكاتب مراجعة أخرى بنسبة 22 % . أما بالنسبة لعامل نوع السوق، فيلاحظ أن (50%) من مجمل الشركات مدرجة في السوق الأول و (50%) من مجمل الشركات مدرجة في السوق الثاني.

جدول رقم (3) الإحصاء الوصفي للمتغيرات غير الكمية

المتغير	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة المئوية
نوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي	غير متحفظ	155	96.87%	3.12 %
نوع القطاع	مالي	10	31.25%	68.75 %
تصنيف مكتب المراجعة	أحد الأربعة الكبار	25	78 %	22 %
نوع السوق	الأولى	16	50%	50%

### اختبار فرضيات الدراسة

#### اختبار الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين عمر الشركة. يتضح من خلال الجدول رقم (4)، أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.464) وهي أكبر من (0.05) ، كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.058)، وهي أقل من (r) الجدولية التي تساوي (0.154) ، وعليه فإنه تقبل الفرضية، وربما يفسر السبب بأن كفاءة الإدارة وكادرها الوظيفي يختلف من شركة لأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (قافيش والبطاينة، 2009؛ الخيال، 2009)، حيث أشارت نتائج تلك الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية، وأن الشركات الأكثر قدماً تكون أسرع في الإعلان عن معلوماتها المالية، وقد تم تفسير سلبية تلك العلاقة بأنه كلما زاد عمر الشركة، زاد عدد التقارير المالية المنشورة، وباستمرار عمل الشركة تزداد قدرة وخبرة محاسبيها، وبمن ثم تصبح الشركة أكثر احترافاً في جمع وتحليل ويتم إصدار المعلومات نتيجة لخبرتهم، وهذا يزيد من سرعة إصدارهم للتقارير المالية السنوية.

جدول رقم (4) معامل الارتباط بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي وعمر الشركة

المؤشر	الإحصاءات	عمر الشركة بالسنوات
مدة إصدار التقرير المالي بالأيام	معامل الارتباط	0.058
	القيمة الاحتمالية	0.464
	حجم العينة	160

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 158 " ومستوى دلالة " 0.05 " يساوي 0.154

#### اختبار الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين حجم الشركة.



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين " دراسة تطبيقية "

يتضح من خلال الجدول رقم (5)، أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.373)، وهي أكبر من (0.05)، كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.071) وهي أقل من (r) الجدولية التي تساوي (0.154). مما يدل ذلك على عدم وجود ارتباط مهم احصائيا خلال مدة الدراسة الممتدة من عام 2008 لغاية عام 2012 بين حجم الشركة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، أي بمعنى أنه لا توجد علاقة بين حجم الشركة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي في عينة الدراسة، مدة إصدار التقرير في الشركة الكبيرة لا تختلف بالضرورة عن هذه المدة في الشركة الصغيرة. وبناءً على تلك النتائج تقبل الفرضية الثانية. وقد جاءت هذه النتيجة، عكس المتوقع ومخالفة للعديد من الدراسات إلا إنها مماثلة لما توصلت كل من دراسة: ( الفضل ونور، 2006 وجهماني، 2000 وزاهر، 2012 والازهري وغرابيه، 1988). وربما يعود سبب عدم وجود علاقة بين حجم الشركة وتوقيت إصدار تقريرها المالي السنوي الى ان الشركات الكبيرة قد تكون واحدة أو اثنتين في قطاعها فلا ضغوط تنافسية عليها للتبكير في إصدار تقريرها السنوي، كما أن إمكانيات مكاتب التدقيق ليست كبيرة ولا تستطيع تكريس موارد كبيرة لتدقيق حسابات الشركات الكبيرة لإنجاز الاعمال في الموعد المناسب.

جدول رقم (5) معامل الارتباط بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي حجم الشركة

المؤشر	الإحصاءات	حجم الأصول بالدولار
مدة إصدار التقرير المال بالأيام	معامل الارتباط	0.071
	القيمة الاحتمالية	0.373
	حجم العينة	160

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 158 " ومستوى دلالة " 0.05 " يساوي 0.154  
اختبار الفرضية الثالثة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين مديونية الشركة".

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.048)، وهي أقل من (0.05)، كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.156)، وهي أكبر من قيمة (r) الجدولية التي تساوي (0.154). مما يدل ذلك على وجود ارتباط موجب ومهم احصائيا خلال مدة الدراسة بين مديونية الشركة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مما يعني وجود أثر للمديونية على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال المدة من 2008 إلى 2012. ففترة إصدار التقرير المالي السنوي تكون أطول للشركات ذات المديونية المرتفعة، والتي تزداد فيها نسبة المديونية.

ويعزو الباحثان هذه النتيجة الى حاجة الشركة لوقت أطول للتأكد من جميع الجوانب المتعلقة بتلك المديونية بعكس الشركات ذات المديونية المنخفضة. أن الاعتماد على رأس المال المقترض في التمويل يؤدي الى صعوبة اعداد التقارير المالية ونشرها. وبناءً على تلك النتائج ترفض الفرضية الثالثة.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (عقل، 2008، قاقيش والبطاينة 2009)، في حين اختلفت مع نتائج دراسة (زاهر، 2012)، حيث أشارت نتائج تلك الدراسة الى عدم وجود علاقة بين ومديونية الشركة وكل من مدة الإبطاء الكلية ومدة إبطاء المراجعة.



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين " دراسة تطبيقية "

جدول رقم (6) معامل الارتباط بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي ومدىونية الشركة

المؤشر	الإحصاءات	معدل المديونية
توقيت إصدار التقرير المالي	معامل الارتباط	0.156
	القيمة الاحتمالية	0.048
	حجم العينة	160

قيمة  $r$  المحسوبة عند درجة حرية " 158 " ومستوى دلالة " 0.05 " يساوي 0.154  
اختبار الفرضية الرابعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين نوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي".  
يتضح من الجدول رقم (7)، عند تقسيم مفردات العينة إلى مفردات شركات لا يوجد تحفظ بتقرير المراجع المرفق بالتقرير المالي، وفي الشركات يوجد تحفظ بتقرير المراجع، إذ أن الشركات التي لا يوجد تحفظات بتقرير المراجع أصدرت تقاريرها المالية السنوية بمتوسط (85.381) يوماً خلال مدة الدراسة، وفي المقابل فإن الشركات التي يوجد فيها تحفظات بتقرير المراجع أصدرت تقاريرها المالية السنوية بمتوسط (87.8) مدة خلال المدة نفسها، وهذا يعني قرب تساوي متوسط إصدار التقرير المالي لكلا النوعين.  
ويتضح من الجدول أيضاً أن (96.8%) من التقارير الصادرة عن تقرير مراجع الحسابات للشركات المساهمة العامة خلال مدة الدراسة من 2008 لغاية 2012 هي تقارير غير متحفظة (نظيفة)، بمعنى أن الغالبية العظمى من الشركات تظهر قوائمها بصورة عادلة، ومماثلة لواقع الشركة.  
و يبين الجدول رقم (7) أن القيمة المطلقة (t) المحسوبة تساوي (-0.424) وهي أقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.97). كما أن القيمة الاحتمالية للمجتمعين تساوي (0.672) وهي أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فرق معنوي بين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية المذيلة بتقرير مراجعة نظيف وبين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية المذيلة بتقرير مراجعة به تحفظات وبالتالي قبول الفرضية الرابعة، أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين نوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة ( قاقيش والبطاينة، 2009)، في حين اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (زاهر، 2012؛ أبو نصار ولطفي، 1998؛ عقل، 2008؛ الفضل ونور، 2006) حيث أشارت نتائج تلك الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نوع تقرير مراجع الحسابات وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي، وقد فسرت هذه العلاقة بأن تأخير إصدار التقرير المالي السنوي ناتج عن احتمالية وقوع خلاف بين الإدارة ومراجع الحسابات نتيجة لإصداره التقرير المتحفظ، حيث يتطلب هذا الخلاف المزيد من النقاش والمفاوضات مما يساهم ذلك في زيادة المدة اللازمة لإصدار التقرير المالي السنوي. بينما مدة إصدار التقرير المالي السنوي تقل عندما يكون تقرير المراجعة للشركة نظيفاً.



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

جدول رقم (7) نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية المذيلة بتقرير مراجعة نظيف وبين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية المذيلة بتقرير مراجعة غير نظيف

المحور	نوع تقرير مراجع الحسابات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t قيمة	القيمة الاحتمالية
توقيت إصدار التقرير المالي	نظيفة	155	85.381	12.729	-0.424	0.672
	غير نظيفة	5	87.800	1.789		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.97  
اختبار الفرضية الخامسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين مدة المراجعة.

يتضح من خلال الجدول رقم (8)، أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.510) وهي أكبر من قيمة (r) الجدولية التي تساوي (0.154) مما يدل على ذلك وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين مدة إصدار التقرير المالي السنوي وبين مدة المراجعة، بمعنى أنه كلما زادت مدة المراجعة زادت مدة إصدار التقرير المالي السنوي، وأن أي تأخير في إتمام عملية المراجعة سوف ينتج عنه بالضرورة تأخير في إصدار التقرير المالي، والعكس صحيح، وربما تعود وجود تلك العلاقة إلى ضخامة حجم العمل لدى مكتب تدقيق الحسابات وعدم كفاية موارد مكاتب التدقيق وتأخر وصول التأكيدات من مديني الشركة المدقق عليها. وعليه فإنه ترفض الفرضية الخامسة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (قافيش والبطاينة، 2009) التي بحثت موضوع مدة إصدار تقرير المدقق حيث تعد مدة المراجعة من أهم محددات مدة إصدار التقرير المالي السنوي.

جدول رقم (8) معامل الارتباط بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي ومدة المراجعة

المؤشر	الإحصاءات	فترة المراجعة
توقيت إصدار التقرير المالي	معامل الارتباط	0.510
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	160

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.154  
اختبار الفرضية السادسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين تصنيف مكتب المراجعة.

يتضح من الجدول رقم (9) عند تقسيم مفردات العينة إلى مفردات تتم مراجعتها من مكاتب مراجعة كبيرة الحجم (أحد الأربعة الكبار) ومكاتب مراجعة أخرى، وأن الشركات التي يتم مراجعتها من مكاتب مراجعة كبيرة الحجم أصدرت تقاريرها المالية السنوية بمتوسط (86.352) يوماً خلال مدة الدراسة، وفي المقابل أن الشركات التي يتم مراجعتها من مكاتب مراجعة أخرى أصدرت تقاريرها المالية السنوية بمتوسط (82.579). ويتضح من الجدول رقم (9) أن القيمة المطلقة (t) المحسوبة تساوي (1.629) وهي أقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.97)، كما أن القيمة الاحتمالية للمجتمعين تساوي (0.105) وهي أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فرق معنوي بين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات التي يتم مراجعتها من مكاتب مراجعة كبيرة الحجم وبين توقيت إصدار التقارير المالية للشركات التي يتم مراجعتها من مكاتب أخرى، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية، وقد يعزى عدم وجود علاقة إلى أن (122) مشاهدة من عدد المشاهدات الكلية البالغة (160) مشاهدة هي تقارير مراجعة صادرة عن مكاتب مراجعة كبيرة الحجم (أحد الأربعة الكبار)، أي أن (78%) من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عينة الدراسة.





## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين " دراسة تطبيقية "

ارتبطت بأحد مكاتب المراجعة كبيرة الحجم وهي نسبة كبيرة من اجمالي عينة الدراسة مما يكون الأثر الأكبر للنسبة الأكبر من التمثيل من اجمالي العينة مما أدى ذلك الى عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات المجتمعين، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (قافيش والبطاينة، 2009)، في حين اختلفت عن نتائج دراسة كل من (زاهر، 2012: الفضل ونور، 2006؛ ; Abdulla, 1996) حيث أشارت نتائج تلك الدراسات الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تصنيف مكتب المراجعة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي ، وقد يعزى ذلك إلى ان مكاتب المراجعة كبيرة الحجم (أحد الأربعة الكبار) لديها من للملاكات المؤهلة علميا ومهنيا وذات خبرة ويتوفر لديها الموارد والامكانيات الضخمة ، وأن تلك المكاتب لديها دافع وحافز قوي لتقديم خدماتها في أسرع وقت للحفاظ على اسمها التجاري وسمعتها ، وهذا بدوره يقلل من فترة المراجعة، وبالتالي يقلل من فترة إصدار التقرير المالي.

جدول رقم (9) نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الكبيرة (أحد الأربعة الكبار) وبين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات التي يتم مراجعتها من قبل غير ذلك (مكاتب مراجعة أخرى)

المحور	حجم مكتب المراجعة	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t قيمة	القيمة الاحتمالية
توقيت إصدار التقرير المالي	أحد الأربعة الكبار	122	86.352	10.632	1.629	0.105
	أخرى	38	82.579	17.165		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.97  
اختبار الفرضية السابعة:

لا توجد علاقة بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين تركيز الملكية.

يتضح من خلال الجدول رقم (10)، أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.148) وهي أكبر من (0.05)، كما ان قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.115) وهي أقل من قيمة (r) الجدولية التي تساوي (0.154). وعليه فإنه تقبل الفرضية السابعة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (زاهر، 2012) والتي اشارت الى عدم وجود علاقة بين تركيز الملكية وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة مصر. جدول رقم (10) معامل الارتباط بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي وتركيز الملكية

المؤشر	الإحصاءات	تركز الملكية
توقيت إصدار التقرير المالي	معامل الارتباط	0.115
	القيمة الاحتمالية	0.148
	حجم العينة	160

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 158 " ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.154



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

### اختبار الفرضية الثامنة:

لا توجد علاقة بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين نوع السوق.

يتضح من الجدول رقم (11) ان الشركات المدرجة في السوق الأولى أصدرت تقاريرها المالية السنوية بمتوسط (85.271) يوماً خلال مدة الدراسة، وفي المقابل ان الشركات المدرجة في السوق الثانية أصدرت تقاريرها المالية السنوية بمتوسط (85.667) يوماً، ويتضح ذلك أن القيمة المطلقة (t) المحسوبة تساوي (0.199) وهي أقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.97)، كما أن القيمة الاحتمالية للمجتمعين تساوي (0.843) وهي أكبر من (0.05). مما يعني عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق الأولى وبين توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق الثانية، ومن ثم قبول الفرضية الثامنة، واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (قفايش والبطاينة، 2009)، والتي أشارت الى عدم وجود علاقة بين نوع السوق المدرجة به الشركة المساهمة العامة و توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة المدرجة في الأردن. جدول رقم (11) نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق الأولى

وبين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق الثانية

المحور	نوع السوق	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t قيمة	القيمة الاحتمالية
توقيت إصدار التقرير المالي	الأولى	85	85.271	14.545	0.199 -	0.843
	الثانية	75	85.667	9.874		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.97

### اختبار الفرضية التاسعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين ربحية الشركة. يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05) كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.365) وهي أكبر من قيمة (r) الجدولية التي تساوي (0.154)، مما يدل ذلك على وجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  بين ربحية الشركة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، أي أن الشركات التي تحقق نسب ربحية مرتفعة تعمل على توصيل المعلومات بصورة أسرع للسوق، في حين تعمل الشركات التي تحقق نسب ربحية منخفضة على تأخير الإعلان عن تلك المعلومات، فكلما زادت نسبة الربحية، قلت مدة إصدار التقرير المالي السنوي للشركة، والعكس صحيح. وتؤيد هذه النتيجة صحة الفرض الخاص بأن الشركات التي لديها ربحية مرتفعة تأخذ وقتاً أقل لنشر تقاريرها المالية، مقارنة بالشركات التي لديها ربحية منخفضة. وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية التاسعة واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (الجبر، 2007؛ زاهر، 2012؛ معاينة، 2006؛ عقل، 2008؛ الأزهرى وغرابية، 1988؛ الفضل، 2006) التي أثبت وجود علاقة ارتباط عكسية بين ربحية الشركة وتوقيت إصدار تقريرها المالي السنوي.



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

جدول رقم (12) معامل الارتباط بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي وربحية الشركة

المؤشر	الإحصاءات	ربحية الشركة
مدة إصدار التقرير المالي بالأيام	معامل الارتباط	-0.365
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	160

قيمة  $r$  المحسوبة عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.154  
اختبار الفرضية العاشرة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين مدة إدراج الشركة في البورصة. يتضح من خلال الجدول رقم (13) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.770) وهي أكبر من (0.05) كما أن قيمة ( $r$ ) المحسوبة تساوي (0.023)، وهي أقل من قيمة ( $r$ ) الجدولية التي تساوي (0.154)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية، أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين مدة إدراج الشركة في البورصة.

جدول رقم (13) معامل الارتباط بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي وفترة إدراج الشركة بالبورصة

المؤشر	الإحصاءات	سنوات إدراج الشركة بالبورصة
مدة إصدار التقرير المالي بالأيام	معامل الارتباط	0.023
	القيمة الاحتمالية	0.770
	حجم العينة	160

قيمة  $r$  المحسوبة عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.154  
اختبار الفرضية الحادية عشر:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين طبيعة نشاط الشركة. يتضح من الجدولين رقم (14)، (15) ما يأتي:  
- إن الشركات التابعة للقطاع المالي متقاربة في مدة الإعلان عن تقاريرها المالية من الشركات التابعة للقطاع غير المالي، بالرغم من الرقابة المضاعفة للقطاع المالي من قبل سلطة النقد الفلسطينية على قطاع البنوك ودائرة الرقابة على التأمين في سوق راس المال الفلسطيني على قطاع التأمين وموافقة هيئة سوق راس المال الفلسطيني على إصدار تلك التقارير المالية.  
- بلغ متوسط مدة الإعلان عن التقارير المالية في القطاع المالي (87) يوماً خلال مدة الدراسة، بينما بلغ هذا المتوسط (85) يوماً في القطاع غير المالي خلال مدة الدراسة.  
- تعد شركات قطاع التأمين هي الأسرع في الإعلان عن تقاريرها المالية بمتوسط (74) يوماً، بينما تأتي شركات قطاع البنوك في الترتيب الأخير بالنسبة للقطاع المالي بمتوسط (92) يوماً.  
- إن شركات قطاع الخدمات والاستثمار والصناعة مدة إصدار تقاريرها المالية متقاربة، إذ بلغ متوسط الإعلان عن التقرير المالية (84) (87) (83) يوماً بالترتيب.  
- أن القيمة المطلقة ( $t$ ) المحسوبة تساوي (1.008) وهي أقل من قيمة ( $t$ ) الجدولية والتي تساوي (1.97)، كما أن القيمة الاحتمالية للمجتمعين تساوي (0.315) وهي أكبر من (0.05).



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

ويتبين مما سبق عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المالية وبين توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية، وبالتالي قبول الفرضية الحادية عشر، وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (عقل، 2009) التي بينت أن الشركات التابعة للقطاع المالي تفصح عن تقاريرها المالية بصورة أسرع من الشركات التابعة للقطاع غير المالي.

جدول رقم (14) نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المالية وبين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية

المحور	طبيعة نشاط الشركة	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
مدة إصدار التقرير المال بالأيام	نشاط مالي	55	87	14.33	1.00	0.31
	نشاط غير مالي	105	85	11.490		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.97

جدول رقم (15) المقاييس الإحصائية لطبيعة أنشطة الشركات عينة الدراسة

وأثرها على توقيت إصدار التقرير المالي/ أثر طبيعة نشاط الشركة على توقيت إصدار التقرير المالي

عينة الدراسة	شركات القطاع غير المالي				شركات القطاع المالي			الإحصاء
	الشركات غير المالية	خدمات	استثمار	صناعة	الشركات المالية	تامين	بنوك وخدمات مالية	
عدد المشاهدات	110	30	35	45	50	15	35	عدد المشاهدات
النسبة المئوية	68.75%	18.8%	21.9%	28.1%	31.25%	9.4%	21.9%	النسبة المئوية
الحد الأدنى	34	61	35	34	56	56	64	الحد الأدنى
الحد الأعلى	151	92	98	121	151	95	151	الحد الأعلى
المتوسط	85	84	87	83	87	74	92	المتوسط
الانحراف المعياري	11.2	8	10.5	13	15	13.7	12	الانحراف المعياري

### اختبار الفرضية الثانية عشر:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  بين توقيت إصدار التقرير المالي

السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين نتيجة أعمال الشركة. يتضح من خلال الجدول رقم (16) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.011) وهي أقل من (0.05) كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.200) وهي أكبر من قيمة (r) الجدولية التي تساوي (0.154)، وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الثانية عشر، فكلما زاد ربح الشركة نقصت مدة توقيت إصدار التقرير المالي لها، والعكس صحيح، ويفسر ذلك أن الشركات التي تحقق أرباح، لديها الحافز إلى الإسراع في نشر التقارير المالية بصورة أكبر من الشركات الخاسرة، لأن ذلك ينعكس إيجابياً على أسعار أسهمها، ولأثبات تميزها عن الشركات المنافسة الأخرى ولجذب المستثمرين إليها، وانفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (الجبر، 2007: الفضل، 2006: زاهر، 2012: معاينة، 2006: عقل، 2008: الأزهرى و غرابية، 1996: Abdulla) والتي أثبتت بوجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين نتيجة أعمال الشركة.



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين " دراسة تطبيقية "

جدول رقم (16) معامل الارتباط بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي ونتيجة أعمال الشركة

المؤشر	الإحصاءات	نتيجة أعمال الشركة
توقيت إصدار التقرير المالي	معامل الارتباط	-0.200
	القيمة الاحتمالية	0.011
	حجم العينة	160

قيمة  $r$  المحسوبة عند درجة حرية " 158 " ومستوى دلالة " 0.05 " يساوي 0.154

### تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة اثر المتغيرات المستقلة مجتمعة ( ربحية الشركة، حجم الشركة، مديونية الشركة، مدة المراجعة، تركيز الملكية، عمر الشركة، فترة اداج الشركة في البورصة، نتيجة أعمال الشركة) على المتغير التابع (توقيت إصدار التقرير المالي السنوي) وتشير أهم النتائج إلى وجود علاقة بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوية وكل المتغيرات المستقلة وبين جدول رقم (17) تحليل الانحدار الذي تظهر فيه قيمة الارتباط ( $R$ ) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما يظهر في هذا الجدول قيمة ( $R^2$ )، وقيمة المعدلة اللتين تدلان على مقدرة المتغيرات المستقلة في التنبؤ بقيمة المتغير التابع، كما يظهر في الجدول أيضا قيمة الخطأ المعياري، معاملات الانحدار المعيارية وقيمة ( $t$ )، وقيمة ( $F$ ) المستخدمة لاختبار دلالة قيمة ( $R^2$ )، و ( $sig.$ ) الاحتمالية. وقد تم التوصل من خلال الجدول (20) إلى النتائج الآتية:

- وجود معنوية عالية لاختبار ( $F$ ) المحسوبة بـ (13.249)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني وجود تأثير واضح للمتغيرات المستقلة مجتمعة على توقيت إصدار التقرير المالي وبالتالي يمكن الاستنتاج ان النموذج ملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والتنبؤ به.

- بعد تحويل معاملات المتغيرات المستقلة إلى علامات معيارية Standardization الموجودة في عمود ( $Beta$ ) تبين أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا على المتغير التابع هو ربحية الشركة، حيث بلغت القيمة المطلقة  $Beta$  (0.470)، وأقلها متغير حجم الشركة حيث بلغت القيمة المطلقة لقيمة  $Beta$  (0.008).

- كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) ( $R^2 = 0.412$ ) والقيمة الاحتمالية المقابلة له بلغت (0.000)، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته 41% من التغير في سلوك المتغير التابع عند مستوى دلالة (0.05). والباقي تعزى إلى عوامل أخرى ومنها الخطأ العشوائي، ويرى الباحثان ان قيمة معامل التحديد 41% نسبة عالية مقارنة مع عدد من الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع توقيت إصدار التقارير المالية السنوية، على سبيل المثال بلغت قيمة  $R^2 = 16.6\%$ ، في دراسة (Owusu-Anash,2000) ودراسة (الخيال، 2009)  $R^2 = 30\%$ ، ودراسة (معاينة، 2006)  $R^2 = 29\%$ ، ودراسة (زاهر، 2012)  $R^2 = 33.5\%$ .

- وتبين النتائج أن تأثير المتغيرات المستقلة (مديونية الشركة، تركيز الملكية، حجم الشركة، نتيجة أعمال الشركة، سنوات إدراج الشركة بالبورصة) تأثيرها قليل حيث أن القيمة الاحتمالية لكل منها أكبر من (0.05)، أما باقي المتغيرات (مدة المراجعة، ربحية الشركة، عمر الشركة) توجد دلالة لمعاملات الانحدار الخطي المتعدد، أي لها تأثير قوي حيث أن القيمة الاحتمالية لكل منها أقل من (0.05).

- أن معاملات المتغيرات موجبة (علاقة طردية) لكل من (حجم الشركة، مديونية الشركة، فترة المراجعة، تركيز الملكية، عمر الشركة، مدة اداج الشركة في البورصة، نتيجة أعمال الشركة). في حين كانت سالبة (عكسية) لربحية الشركة، أي أن مدة إصدار التقرير المالي السنوي تطول بازدياد حجم الشركة، ومديونية الشركة، ونسبة تركيز الملكية، ومدة ادراج الشركة في البورصة. وتقل بزيادة ربحية الشركة.



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

ونتيجة لما سبق يمكن بناء نموذج الاختبار أو التنبؤ بمعاملات الانحدار الخطي كما يأتي:  
توقيت إصدار التقرير المالي السنوي (Y) =  $57.487 + 0.363 X_1 + 0.065 X_2 + 4.682 X_3 + 5.706 X_7 + 0.255 X_8 + E$   
 $24.854 X_6 + -0.00001 X_4 + 0.00002 X_5$   
جدول رقم (17) تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: توقيت إصدار التقرير المالي السنوي)

البيان	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	قيمة Sig.	دال / غير دال عند 0.05
الثابت	57.487	4.884		11.771	0.000	دال
عمر الشركة	0.363	0.100	0.362	3.627	0.000	دال
سنوات إدراج الشركة	0.065	0.197	0.023	0.333	0.739	غير دال
تركز الملكية	4.682	4.731	0.078	0.990	0.324	غير دال
حجم الشركة	0.00001	0.000	0.008	0.072	0.942	غير دال
نتيجة أعمال الشركة	0.00002	0.000	0.124	0.979	0.329	غير دال
ربحية الشركة	-24.854	5.754	-0.470	-4.319	0.000	دال
مديونية الشركة	5.706	3.694	0.130	1.545	0.125	غير دال
مدة المراجعة	0.255	0.041	0.420	6.210	0.000	دال
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F	13,249				القيمة الاحتمالية	0,000
قيمة معامل التفسير R <sup>2</sup>	0,412				القيمة الاحتمالية لمعامل التفسير	0,000

### النتائج والتوصيات:

#### أولاً: النتائج:

هدف البحث إلى تحديد العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية لشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من 2008 إلى 2012م، من خلال اختبار العلاقات بين توقيت إصدار التقارير المالية والمتغيرات المستقلة (ربحية الشركة، حجم الشركة، مديونية الشركة، نوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي، فترة المراجعة، تصنيف مكتب المراجعة، تركيز الملكية، نوع السوق، عمر الشركة، مدة ادراج الشركة في البورصة، طبيعة نشاط الشركة، نتيجة أعمال الشركة) التي يمكن أن تؤثر في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات. حيث استخدم الباحثان بعض الأساليب الإحصائية، ومنها تحليل الانحدار المتعدد لتحقيق هدف الدراسة، ولتحديد طبيعة العلاقة. وقد أظهرت هذه الدراسة النتائج الآتية:

- 1- إن غالبية الشركات المساهمة العامة تصدر تقاريرها المالية السنوية ضمن المدة القانونية التي حددها قانون الشركات وهيئة سوق رأس المال التي تبلغ (90) يوماً، حيث تستغرق عملية الإصدار بالمتوسط (85) يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية.



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين " دراسة تطبيقية "

- 2- يستغرق متوسط عملية تدقيق حسابات الشركة (فترة المراجعة) (67) يوماً. ومما سبق يتضح ان الشركة تحتفظ بالتقارير المالية المدققة (18) يوماً، لذلك فالإدارة في الغالب هي الجهة المسؤولة عن عدم صدور التقرير في الوقت المناسب. وقد يعزى تفسير أسباب تأخير الإدارة في إصدار التقرير المالي ربما الى أسباب فنية داخل الشركة، أو ربما لوقوع خلاف بين إدارة الشركة والهيئة العامة للمساهمين حول نتائج التقرير المالي.
- 3- إن مدة إصدار التقرير المالي السنوي تكون متقاربة لشركات القطاع المالي (بنوك وتأمين) وغير المالي (صناعة، استثمار، خدمات).
- 4- يوجد تناقص مستمر في متوسط مدة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال المدة الممتدة من 2008 ولغاية عام 2012م. ويعزى سبب التناقص الى قيام الجهات الرقابية المختصة (هيئة سوق راس المال) بالزام الشركات المساهمة العامة بالمدة المحددة لإعداد وإصدار تقاريرها المالية السنوية.
- 5- استطاع نموذج الانحدار المتعدد تفسير ما نسبته (41%) من التغير الحاصل في المتغير التابع، وقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (13.249) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).
- 6- أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية خلال فترة الدراسة الممتدة من 2008-2012م، بين مدة توقيت إصدار التقرير المالي السنوي وبين مديونية الشركة، حيث ان الشركات التي تعتمد بنسبة أكبر على الملكية في تمويل رأس مالها المستثمر، أسرع في الإعلان عن تقاريرها المالية عن الشركات التي تعتمد بنسبة أكبر على المديونية في تمويل رأس مالها المستثمر، مدة إصدار التقرير المالي السنوي تكون أطول للشركات ذات المديونية المرتفعة، والعكس صحيح.
- 7- توجد علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين نتيجة اعمال الشركة. " فكلما زاد ربح الشركة نقصت فترة إصدار التقرير المالي، وكلما كانت هناك مؤشرات للخسارة زادت فترة إصدار التقرير المالي للشركة.
- 8- وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين مدة إصدار التقرير المالي السنوي وبين فترة المراجعة، فكلما زادت فترة المراجعة، زادت مدة إصدار التقرير المالي السنوي، وأن أي تأخير في إتمام عملية المراجعة سوف ينتج عنه بالضرورة تأخير في إصدار التقرير المالي.
- 9- بينت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة ومدة إصدار التقرير المالي السنوي للشركة، فالشركات التي تحقق نسب ربحية مرتفعة تعمل على الإسراع في إصدار تقاريرها المالية، في المقابل تعمل الشركات التي تحقق نسب ربحية منخفضة على تأخير إصدار التقارير المالية، بمعنى أن كلما زادت نسبة الربحية، قلت مدة إصدار التقرير المالي السنوي للشركة، والعكس صحيح.
- 10- بالاعتماد على نتائج التحليل المختلفة لم تظهر الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مدة إصدار التقرير المالي السنوي وبين كل من (1) عمر الشركة (2) حجم الشركة (3) نوع التقرير الصادر عن المراجع (4) تصنيف مكتب المراجعة (5) تركيز الملكية (6) نوع السوق (7) مدة ادراج الشركة بالبورصة (8) طبيعة نشاط الشركة.
- 11- تتمثل أهم المتغيرات المفسرة المعنوية طبقاً للاختبارات السابقة لمدة إصدار التقارير المالية هي: (مدة المراجعة، ربحية الشركة، عمر الشركة).



## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين " دراسة تطبيقية "

### ثانياً: التوصيات:

- بعد اجراء البحث، وبعد التوصل للنتائج المبينة سابقا، يوصي الباحثان بما يأتي:
- 1- التأكيد على بعض الشركات التي تأخرت في إصدار تقاريرها المالية السنوية للالتزام بالمدة المحددة لنشر التقارير المالية المنصوص عنها في القوانين واللوائح، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة بحق تلك الشركات المخالفة للأنظمة والتعليمات المتعلقة بالإفصاح، ومن شأن هذا الالتزام ضمان وضع المعلومات المالية تحت تصرف مستخدميها في الوقت المناسب، لكي يتسنى لهم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ومما يؤدي إلى زيادة منفعة تلك المعلومات. وهذه التدابير اعتمدها الهيئة في التعليمات والقوانين الذي حددت فيه غرامات على المخالفين.
  - 2- اجراء البرامج التدريبية وورشات العمل، بهدف التوعية حول تعليمات التوقيت المناسب للإفصاح، وتوجيه تعميمات لجميع الشركات المدرجة بالسوق لتذكيرها بواجباتها والتزاماتها المحددة بموجب تعليمات الإفصاح، وذلك بهدف تنظيم سوق رأس المال وتطويره، لتحقيق العدالة والكفاءة والشفافية وحماية المستثمر من المخاطر التي قد يتعرض لها نتيجة عدم نشر التقارير المالية في الوقت المناسب.
  - 3- حث مكاتب التدقيق على عدم التأخير بتدقيق حسابات الشركات، وتفعيل بند الاتفاق في عقد الشركة الذي يلزم المدقق بفترة محددة للتدقيق، حيث يؤدي ذلك التأخير إلى احداث تأخير في إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة.
  - 4- ضرورة وجود تشريع يفيد بإصدار الشركة تقريرها السنوي خلال فترة محددة بعد انتهاء المراجع من اعمال المراجعة، وذلك لتقليل مدة احتفاظ الشركة بالتقارير المدققة من المراجع، مما يؤدي الى تقليل مدة اصدار التقرير المالي للشركة، وذلك لان انتهاء المدقق من اعماله، تعني أسباب عدم الإسراع في نشر التقرير المالي تتعلق بالشركة وحدها.
  - 5- ضرورة قيام الشركات المدرجة بالبورصة بتحديد تاريخ الإعلان لأول مرة عن المعلومات المالية في تقاريرها السنوية أي تحديد تاريخ إصدار التقارير المالية للعام، ليتسنى للباحثين القيام بالدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

### قائمة المراجع

#### المراجع العربية:

- 1- ابو نصار، محمد، ولطفي، منير(1998)، " العوامل المؤثرة في تأخير اصدار التقارير المالية السنوية للشركات الاردنية "، بحث محكم، دراسات، المجلد 25، العدد 2، ص 376-385، الجامعة الاردنية.
- الجبر، يحيى بن علي(2007)، " العلاقة بين توقيت الاعلان عن المعلومات المالية وخصائص الشركات المساهمة السعودية"، دورية الادارة العامة، المجلد (47)، العدد (2)، نسخة الكترونية.
- 2- جهماتي، عمر(2000) ، " توقيت اصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي "، ابحاث اليرموك، بحث محكم، المجلد (16) ، العدد (1)، الاردن ص ص 143-163.
- 3- الحايك، احمد فيصل، وابو الهيجاء، محمد فوزي (2012) " خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة اصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الاردنية "، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد (20)، العدد (2)، ص ص 439-463.
- 4- الخيال، توفيق عبد المحسن (2009)، "العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الانترنت: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والادارة، مجلة (23) العدد (2) ، ص ص 193-254 .
- 5- الدبعي، مأمون ونصار، محمد(2001)، "هل تسبق اسعار الاسهم الارباح المحاسبية في عكس المعلومات الملائمة لتحديد قيمة المنشأة " مجلة دراسات ، مجلد 28، عدد 1، ص 54-66





## العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين " دراسة تطبيقية "

- 6- زاهر، احمد محمد (2012)، "محددات ابطاء التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر.
- 7- الطويل، سهام أكرم (2012)، " تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الاداء المهني لمراجعة الحسابات في قطاع غزة: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية.
- 8- عقل، يونس حسن(2009)، "محددات توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المقيدة في السوق المصري للأوراق المالية: دراسة اختبارية"، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، العدد (73)، ص ص693-75، مصر.
- 9- غرابية، فوزي، والازهري، باسم (1988)، " توقيت اصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة الاردنية"، دراسات، بحث محكم، المجلد(15)، العدد(2)، ص ص9-2، الجامعة الاردنية.
- 10- فارس، اياد جمال (2011)، " العوامل المؤثرة على توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، الاردن.
- 11- الفضل، مؤيد ونور، عبد الناصر(2006) " تحليل اهمية العوامل المؤثرة في تأخير اصدار التقارير السنوية للشركات: دراسة تطبيقية من وجهة نظر المديرين والمدققين القانونيين في كل من العراق والاردن"، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد(33)، العدد(2)
- 12- قاقيش، محمود حسن ، والبطاينة ،هنداى تركي (2009) ، " العوامل المحددة لفترة اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بوسة عمان " ، المجلة العربية للمحاسبة ، جامعة اليرموك .نسخة الكترونية
- 13- المعاينة، سهاد سالم(2006)، " العوامل المؤثرة في توقيت اصدار التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية في الاردن"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن.
- 14- موقع بورصة فلسطين، (2016، www.pex.ps).

### المراجع الأجنبية:

- 1- Abdulla ,J.(1996) ,” The timeliness of Bahraini Annual Reports ”Advances in International Accounting,Vol.9,pp.73-88
- 2- Alattar &Khater, (2011) “Impact The Timeliness of Corporate Reporting : Evidence From An Emerging Economy“ ,Volume 8 Number 2 , p. p. 039-064.
- 3- Ashton, R.H John J. Willingham ,And Robert K. Elliott.(1987) , “ An Empirical Analysis Of Audit Delay” , Journal Of Accounting Research ,25(2):275-292
- 4- Bamber ,E. ,L. bamber & M.schoderbek (1993) audit structure and other determinants of audit report lag : an empirical analysis .audit :ajournal of practice and theory 12(1):1-23
- 5- Carslaw,C. & Kaplan S. (1991) ,”An Examination of Audit Delay : Further Evidence from new Zeland “ Accounting and Business Research ,Vol.22,No.85,pp.21-32



العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة  
في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"

- 6- Dan, Givoly & Dan, Palmon. (1982), "Timeliness Of Annual Earnings Announcements: Some Empirical Evidence " , The Accounting Review, Pp.486-508.
- 7- Davis, B. & Whittred G.P (1980), "The Association Between Selected Corporate And Attributes And Timeliness In Corporate Reporting : Further Analysis", Abacus , PP. 48-60
- 8- Jianling Wang & Lin Songa, (2006), "Timeliness of Annual Reports of Chinese Listed Companies " , Journal of Chinese Economic and Business Studies Volume 4, Issue 3, p. p. 241-257.
- 9- Leventis S. Weetman, (2004), "Timeliness Of Financial Reporting: Applicability Of Disclosure Theorie In An Emerging Capital Market", Accounting And Business Research, Vol. 34, No.1; Pp.43-56
- 10- Marc Deloof (2003), External financing, information disclosure and the timeliness of annual shareholder meetings and financial statement filings in Belgium, Faculty of Applied Economics UFSIA-RUCA, University of Antwerp, Prinsstraat 13, Antwerp, BELGIUM
- 11- Stephen owusu Ansah ,(2000) "Timeliness Of Corporate Financial Reporting In Emerging Capital Markets: Empirical Evidence From The zImbebe Stock Exchange", Accounting And Business Research, Vol. 30, No. 3; pp. 241-254
- 12- Stephen Owusu-Ansah, & Stergios Leventis, (2006), "Timeliness Of Corporate Annual Financial Reporting In Greece", European Accounting Review, Vol. 15, No. 2, pp 273–287,
- 13- Waresul K. & et. al.,( 2006) "The effect of Regulation on Timeliness of Corporate Financial Reporting :Evidence from Bangladesh", journal of Accounting ,Vol.No.1,.



**Factors Affecting Timeliness Issuance of Corporate Financial Reporting Listed  
Companies in Palestine Exchange (PEX)  
(An Empirical Study)**

**Abstract**

This study examined the relationship between the reporting lag (the timeliness of corporate financial reporting) and several independent variables: (1) Audit reporting lag,(2)Company Size,(3) Profitability of the company,(4)Company Age,(5) Sector Type.(6)Audit's Opinion,(7) Market Type,(8) Gearing,(9) Concentration of ownership,(10) Audit Firm Size(11)Profit or Loss Company(12) Companies Listed lag on the PEX. In order to achieve the objectives of the study and testing its hypotheses, the data Obtained through actual data of a financial reports, and based on method Experimental analysis and descriptive statistical tests. For population of (32) Listed company on PEX

The study found that: The following variables have a significantly related to the timeliness of corporate financial reporting as :( 1) Audit report lag. (2) Profitability of the company (3) Gearing (4) Profit or Loss Company. The other Eight Variables are not significantly associated with the Timeliness "Reporting Lag."The Adjusted  $R^2$  of The Multiple regression analysis model is (41%). Descriptive statistics shows that the mean reporting lag is (85)days which is less than the legally stipulated period (90) days, and the mean of audit lag is( 67)days.

The study recommended a set of points including enforcing, the corporate company in reporting lag Specific company law, Act for the preparation and issuance of financial reports, in appropriate time. In addition, enforcing the audit firms, not to delay their reports, where the delay of audit reports, leads to a delay in the issuance of annual financial reports for companies. There should be legislation that required companies, to issue their financial reports, within a specified period after the audit period, to reduce reporting Lag. The need to confirmation and activation toward violators, of the regulations and directives, related to disclosure including the time limit, to publication financial reports, Moreover the need for companies to determine.